

Distr.: General
18 May 2020
Arabic
Original: English/Spanish



الدورة الرابعة والسبعون

البند 86 من جدول الأعمال

طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية

لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965

فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 295/73 المعنون "فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965"، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما يشمل أي إجراءات تتخذها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسائر الدول الأعضاء.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن هذه المسألة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

3		أولا - مقدمة
3		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
3		الأرجنتين
5		أستراليا
6		أذربيجان
6		موريشيوس
15		الاتحاد الروسي
16		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
19		الولايات المتحدة الأمريكية
21		ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها
21		منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
23		مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
23		الاتحاد البريدي العالمي
24		رابعا - ملاحظات

أولا - مقدمة

- 1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 295/73 المعنون "فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965"، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما يشمل أي إجراءات تتخذها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسائر الدول الأعضاء.
- 2 - وبعد فترة وجيزة من اعتماد القرار 295/73، أبلغت الأمانة العامة كيانات منظومة الأمم المتحدة باعتماد النص وطلبت إليها استعراض أي ممارسات ذات صلة بالموضوع، وتعديلها حسب الاقتضاء.
- 3 - وعملاً بالطلب الموجه إلى الأمين العام في القرار 295/73 بأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة، دعت الأمانة العامة، في مذكرات شفوية مؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاتها بأي معلومات قد تود الإسهام بها فيما يتعلق بتنفيذ القرار.
- 4 - ويورد هذا التقرير ما قدمته الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها من ردود حتى 18 أيار/مايو 2020. وستصدر الردود التي ترد بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[14 كانون الثاني/يناير 2020]

كان إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله من بين مقاصد الأمم المتحدة الرئيسية منذ إنشائها. والتزام جمهورية الأرجنتين بهذا المقصد هو ما دفعها إلى دعم موريشيوس في مطالبتها المشروعة بالسيادة على أرخبيل شاغوس. ولهذا السبب، صوّتت الأرجنتين لصالح القرارات 2066 (د-20) و 2232 (د-21) و 2357 (د-22)، وشاركت في تقديم القرارين 292/71 و 295/73 المتعلقين بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965، وصوتت لصالحهما.

وبالمثل شاركت الأرجنتين في جميع مراحل الإجراءات التي نظرت المحكمة خلالها في هذه المسألة، سواء كانت مكتوبة أو شفوية. وفي هذا السياق، سلّطت الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مجال إنهاء الاستعمار، وأكدت أن فصل شاغوس شكّل انتهاكاً للسلامة الإقليمية لموريشيوس لم يتمكن شعب موريشيوس بسببه من ممارسة حقه في تقرير المصير (على جميع أراضيها) ممارسة كاملة عند نيله الاستقلال، وأشارت إلى أن السلطات القائمة بالإدارة لا يمكنها اتخاذ تدابير انفرادية تتعارض مع قرارات الجمعية العامة ولا تفضي إلى إنهاء استعمار الإقليم، وذلك من بين حجج أخرى ساقتها.

والفتوى الصادرة في 25 شباط/فبراير 2019 تمثل انتصاراً للقانون الدولي، وتبعث برسالة لا لبس فيها مفادها أن الاستعمار غير مقبول في القرن الحادي والعشرين. وتأييداً لفتوى المحكمة، أكدت الجمعية

العامّة في قرارها 295/73 أن أرخبيل شاغوس جزء لا يتجزأ من إقليم موريشيوس وأقرت بأن المملكة المتحدة ملزمة بإنهاء إدارتها الاستعمارية في غضون ستة أشهر من تاريخ اعتماد القرار، وقد انقضت هذه المهلة دون أن تمتثل المملكة المتحدة له. وبالإضافة إلى ذلك، حثت الجمعية جميع الدول الأعضاء، في قرارها 295/73، على التعاون من أجل كفالة إنهاء استعمار موريشيوس في أسرع وقت ممكن.

وتعلق الأرجنتين أهمية كبيرة على احترام القانون الدولي بصفة عامة وقانون الأمم المتحدة بصفة خاصة، وترحب بدور محكمة العدل الدولية في تنفيذه.

وفي هذا الصدد، تعترف الأرجنتين بسيادة موريشيوس على أرخبيل شاغوس وبأهمية احترام حق شعب موريشيوس في تقرير المصير وستتصرف وفقاً لذلك، مع الاحترام الكامل للفتوى الصادرة عن المحكمة والامتنال لما جاء في القرار 295/73. وبناءً على ذلك، لن تعترف الأرجنتين بالتدابير الانفرادية التي قد تتخذها السلطة الاستعمارية بشأن هذا الإقليم بما يتنافى مع القانون الدولي وفي تجاهل للاختصاص الحصري الذي تتمتع به الجمعية العامة فيما يتعلق بعمليات إنهاء الاستعمار.

وفي ضوء ما تقدم، ترى الأرجنتين أنه من غير المقبول ألا تمتثل المملكة المتحدة لالتزامها بإنهاء إدارتها الاستعمارية لأرخبيل شاغوس في غضون الآجال المحددة بموجب قرار الجمعية العامة 295/73. وتحت الأرجنتين الحكومة البريطانية على الوفاء بالتزامها وإنهاء إدارتها الاستعمارية للأرخبيل فوراً.

وقد كانت المحكمة حاسمة في إقرارها للدور "البالغ الأهمية" الذي تؤديه الجمعية العامة، ولجنتها الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ السلطات القائمة بالإدارة للالتزامات الواقعة على عاتقها وعلى الطرائق اللازمة لضمان إكمال عمليات إنهاء الاستعمار على النحو الواجب، وكذلك تحديد الحالات التي يتعين فيها إعمال حق الشعوب في تقرير مصيرها وكيفية النهوض بهذا الحق.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المحكمة ذكرت أن قرارات الجمعية العامة، حتى وإن لم تكن ملزمة، يمكن أن تكون لها أحياناً قيمة شائعة. فمن الممكن، في ظروف معينة، أن توفر دليلاً له أهمية في إثبات وجود قاعدة أو نشوء اعتقاد بالزامية مُمارسة⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ينطبق على القرارات بصفة عامة، فإن هناك حالات معينة تتمتع فيها الجمعية العامة بصلاحيات أخرى إلى جانب تلك المنصوص عليها صراحةً في ميثاق الأمم المتحدة. فكما ذكرت المحكمة في فتاها بشأن أحكام التعويض الصادرة عن المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، "يجب، في إطار القانون الدولي، اعتبار أن الأمم المتحدة مخولة ضمناً وبحكم الضرورة تلك الصلاحيات التي تُمنح إياها، حتى وإن لم يرد بها نص صريح في الميثاق، لكونها أساسية لاضطلاعها بمهامها"⁽²⁾. وهذا بالضبط هو الحال بالنسبة للاختصاص (الحصري) الممنوح للجمعية العامة في مجال إنهاء الاستعمار، الذي لا تشكّل قرارات الجمعية العامة في إطاره مجرد توصيات بل يكون لها بالضرورة أثر ملزم. وكما أوضحت المحكمة في فتاها الصادرة في 25 شباط/فبراير 2019 في معرض إشارتها إلى الالتزامات الدولية للمملكة المتحدة في عملية إنهاء

(1) انظر: فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها *Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 1996*, pp. 254 and 255, para. 70

(2) انظر: فتوى محكمة العدل الدولية بشأن آثار الأحكام بالتعويض الصادرة عن المحكمة الإدارية للأمم المتحدة *Effects of awards of compensation made by the U.N. Administrative Tribunal, Advisory Opinion, I.C.J. Reports 1954*, page 13

الاستعمار، فقد تصرفت الجمعية العامة في إطار الميثاق وفي حدود المهام الموكلة إليها فيما يتعلق بالإشراف على تنفيذ الالتزامات التي تقع على عاتق السلطات القائمة بالإدارة بموجب الميثاق.

وأخيراً، تود الأرجنتين أن تنتهز هذه الفرصة للتذكير بواجب جميع البلدان القاضي بالتعاون من أجل إكمال عملية إنهاء استعمار موريشيوس والأقاليم الأخرى التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية، حتى لا يذهب صوتا الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية المتحدان المتوافقان أدراج الريح.

وترد في مرفق هذا التقرير العروض التي قدمتها الأرجنتين ومداخلتها ذات الصلة بالفتوى وباعتماد قرار الجمعية العامة 295/73⁽³⁾.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 كانون الثاني/يناير 2020]

ترى أستراليا أن اختصاص محكمة العدل الدولية بإصدار الفتاوى ينبغي ألا يُستغل للفصل في المنازعات الثنائية إذا كان الطرفان المعنيان لم يوافقا على اختصاص المحكمة، وهو موقف تتمسك به منذ أمد بعيد.

ونود أن نشير إلى أن كلا من فتوى المحكمة وقرار الجمعية العامة 295/73 غير ملزم ولا ينشئ أي التزامات قانونية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا نزال نرى أن الجمعية العامة ينبغي ألا تتخذ إجراءً على أساس فتوى من المحكمة، متجاهلةً طابعها غير الملزم. وليس لأستراليا موقف معين إزاء الأسس الموضوعية لهذه المسألة.

ولكنها ترى أن القرار 295/73 قد يشجع الجمعية العامة على إحالة منازعات ثنائية أخرى إلى آلية محكمة العدل الدولية لإصدار الفتاوى. وهذا أمر يعزز استغلال اختصاص المحكمة بإصدار الفتاوى كوسيلة تلجأ إليها الدول للتحايل على شرط الرضا بممارسة المحكمة اختصاصها بالفصل في المنازعات.

وأستراليا مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنه من مصلحة جميع الدول الأعضاء ألا يكون مركز القاعدة العسكرية المشتركة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الكائنة في جزيرة دييغو غارسيا محاطاً بأي شكوك يمكن أن تتل من إسهامها المحوري في السلام والأمن الدوليين.

وتشجع أستراليا كلا من موريشيوس والمملكة المتحدة على تكثيف الحوار فيما بينهما من أجل التوصل إلى حل دائم.

(3) يمكن الاطلاع عليها في محفوظات الأمانة العامة.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[9 كانون الثاني/يناير 2020]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير القانون الدولي ومبادئه في سياستها الخارجية. وفي ضوء ذلك، لم تتخذ أذربيجان أي إجراء من شأنه أن يعوق أو يؤخر إكمال عملية إنهاء استعمار موريشيوس.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[2 آذار/مارس 2020]

مقدمة

في أعقاب الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 25 شباط/فبراير 2019 بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام 1965، دعت رئيسة وزراء المملكة المتحدة السابقة رئيس وزراء موريشيوس إلى اجتماع في 18 آذار/مارس 2019، أعرب خلاله هذا الأخير عن استعداد موريشيوس للعمل مع المملكة المتحدة من أجل إعداد مشروع قرار مشترك لتنفيذ الفتوى. وأفادت المملكة المتحدة بأنها لا تزال بصدد دراسة الفتوى. وفي 30 نيسان/أبريل 2019، أدلت حكومة المملكة المتحدة ببيان أمام برلمان المملكة المتحدة رفضت فيه الفتوى.

وفي 22 أيار/مايو 2019، قدمت السنغال مشروع قرار باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الدول الأفريقية. واعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار بأغلبية 116 صوتاً مقابل 6 أصوات وامتناع 56 عضواً عن التصويت.

وطلبت الجمعية العامة في قرارها 295/73 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، في جملة أمور، أن يقدم إليها في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما يشمل أي إجراءات تتخذها المملكة المتحدة وسائر الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تقدم موريشيوس المعلومات التالية.

أولاً - الإجراءات التي اتخذتها موريشيوس

1-1 محنة الموريشيوسيين ذوي الأصل الشاغوسي

في أعقاب الاقتطاع غير القانوني لأرخبيل شاغوس من إقليم موريشيوس، قامت المملكة المتحدة بإبعاد جميع الموريشيوسيين المولودين في الأرخبيل والمقيمين فيه آنذاك ("الشاغوسيون") قسراً. ونُقل معظمهم إلى جزيرة موريشيوس الرئيسية.

ولم يتمكن الشاغوسيون حتى الآن من العودة إلى أرخبيل شاغوس بسبب احتلال المملكة المتحدة غير المشروع له. ويمثل الإبعاد القسري للشاغوسيين واستمرار إنكار المملكة المتحدة لحقهم في العودة إلى أرخبيل شاغوس انتهاكا واضحا للقانون الدولي وخرقا لحقوق الإنسان الواجبة لهم.

ولم تغب عن حكومة موريشيوس قط محنة الشاغوسيين التي تعيها تمام الوعي، وهي تشعر بقلق عميق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا يزال الشاغوسيون يعانون منها بسبب عزهم عن العودة إلى أرخبيل شاغوس.

2-1 إعادة التوطين

إن كفاح موريشيوس الطويل الأمد لاستكمال عملية إنهاء الاستعمار في أراضيها ومساعها إلى أعمال حق مواطنيها، بمن فيهم المواطنون ذوو الأصل الشاغوسي، في العودة إلى أرخبيل شاغوس لا يتجزأ أحدهما عن الآخر. وتؤيد حكومة موريشيوس بقوة تطلعات الشاغوسيين المشروعة، بصفتهم مواطنين موريشيوسيين، إلى إعادة توطينهم في أرخبيل شاغوس.

وفي هذا الصدد، رُصد في إطار ميزانية موريشيوس للسنة المالية 2019-2020 اعتماداً خاص قدره 50 مليون روبية لتغطية بنود منها المصروفات المتصلة بالتحضير لإعادة التوطين لاحقاً في أرخبيل شاغوس.

وبغية تمكين الشاغوسيين من مواصلة ممارسة حقوقهم، بما في ذلك الحق في التصويت، عندما يعاد توطينهم في أرخبيل شاغوس، اعتمدت الجمعية الوطنية لموريشيوس في 12 تموز/يوليه 2019 التماساً بإدراج أرخبيل شاغوس، بما في ذلك جزيرة ديبغو غارسيا، في إحدى الدوائر الانتخابية لجمهورية موريشيوس تقرها اللجنة المعنية بتحديد الدوائر الانتخابية.

وتلتزم حكومة موريشيوس أيضاً بحماية موسيقى السيغا تامبور شاغوس (Sega Tambour Chagos)، وهي نوع من أنواع الموسيقى الخاصة بالشاغوسيين الذين كانوا يعيشون في أرخبيل شاغوس قبل إبعادهم منه قسراً. وقد قررت اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في دورتها الرابعة عشرة المعقودة في الفترة من 9 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2019 في بوغوتا، وعقب ترشيح من موريشيوس، إدراج موسيقى السيغا تامبور شاغوس في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل.

3-1 زيارة إلى أرخبيل شاغوس

في 3 شباط/فبراير 2020، وجهت سفارة الولايات المتحدة في موريشيوس مذكرة شفوية إلى مكتب رئيس وزراء موريشيوس لإبلاغه باعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على الزيارة التي تعترض حكومة موريشيوس تنظيمها إلى أرخبيل شاغوس⁽⁴⁾.

وفي 14 شباط/فبراير 2020، وجهت وزارة الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية في موريشيوس مذكرة شفوية إلى سفارة الولايات المتحدة رداً على مذكرتها الشفوية المؤرخة 3 شباط/فبراير 2020. وأكدت موريشيوس، في هذه المذكرة الشفوية، أن أرخبيل شاغوس كان ولا يزال يشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليمها، على

(4) يمكن الاطلاع على المذكرة الشفوية في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annex-1/>.

نحو ما أوضحت محكمة العدل الدولية في فتاها الصادرة في 25 شباط/فبراير 2019 وأكدت من جديد الجمعية العامة في قرارها 295/73، وأن موريشيوس هي الدولة الوحيدة التي لها الحق قانوناً في ممارسة سيادتها وحقوقها السيادية على أرخبيل شاغوس ومناطقه البحرية وفي تنظيم زيارات إلى الأرخبيل⁽⁵⁾.

4-1 إنشاء منطقة بحرية محمية حول أرخبيل شاغوس

شرعت حكومة موريشيوس، تمثيلاً مع التزامها بحماية وحفظ البيئة البرية والبحرية لأرخبيل شاغوس، في اتخاذ إجراءات لإنشاء منطقة بحرية محمية حول الأرخبيل بدعم من الشركاء المعنيين. وراسلت حكومة موريشيوس عدداً من المنظمات غير الحكومية من أجل التماس دعمها لإنشاء المنطقة البحرية المحمية⁽⁶⁾. وقد وردت ردود من عدد من المنظمات المذكورة⁽⁷⁾.

5-1 البحث العلمي البحري في المناطق البحرية لأرخبيل شاغوس

في 6 آب/أغسطس 2019، وجهت وزارة خارجية موريشيوس، إلحاقاً بمذكرتها الشفوية المؤرخة 22 نيسان/أبريل 2019، مذكرة شفوية أخرى إلى جميع البعثات الدبلوماسية الكائنة في موريشيوس أكدت فيها مجدداً أن أي بحث علمي بحري يُجرى في المناطق البحرية لأرخبيل شاغوس ينبغي ألا يتم إلا بموافقة موريشيوس⁽⁸⁾. وعلاوة على ذلك، وجهت موريشيوس رسائل إلى كل من جامعتي بليموث وسوانسي بالمملكة المتحدة، وجامعة ديكن بأستراليا، وجامعة غرب أستراليا لتوجيه انتباهها جميعاً إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 25 شباط/فبراير 2019 وقرار الجمعية العامة 295/73 وإبلاغها بأنها لا يمكن أن تجري أي بحوث علمية بحرية في المناطق البحرية لأرخبيل شاغوس دون موافقة مسبقة من موريشيوس⁽⁹⁾.

6-1 توسيع نطاق الاتفاقات التي أبرمتها المملكة المتحدة بحيث تشمل ما يُدعى "الإقليم البريطاني في المحيط الهندي"

كتبت موريشيوس إلى الجهات الوديدة للاتفاقات التي وسّعت المملكة المتحدة نطاقها لتشمل ما أسمته "الإقليم البريطاني في المحيط الهندي" من أجل تسجيل اعتراضها الشديد على هذا الإجراء⁽¹⁰⁾.

(5) يمكن الاطلاع على المذكرة الشفوية في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annex-2/>.

(6) ترد قائمة بالمنظمات غير الحكومية التي وجهت إليها رسائل في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/list-of-ngos/>.

ويمكن الاطلاع على هذه الرسائل في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annex-3/>.

(7) يمكن الاطلاع على الردود في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annex-4/>.

(8) يمكن الاطلاع على المذكرات الشفوية في الرابطين التاليين: <https://mauritiusmission.org/files/annex-5/>، و <https://mauritiusmission.org/files/annex-6/>.

(9) يمكن الاطلاع على الرسائل الموجهة إلى الجامعات وعلى الرد الوارد من جامعة بليموث في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annexes-7-12/>.

(10) يمكن الاطلاع على المذكرات الشفوية الموجهة إلى الجهات الوديدة للاتفاقات في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annexes-13-22/>.

7-1 تسمية أرخبيل شاغوس بما يُدعى "الإقليم البريطاني في المحيط الهندي" في الخرائط

كتبت موريشيوس إلى ناشري الخرائط التي تسمى أرخبيل شاغوس بما يُدعى "الإقليم البريطاني في المحيط الهندي" من أجل الاعتراض على هذه التسمية وطلب تصحيحها⁽¹¹⁾.

8-1 عضوية المملكة المتحدة في لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي بوصفها دولة ساحلية

في الدورة الثالثة والعشرين للجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي المعقودة في الفترة من 17 إلى 21 حزيران/يونيه 2019 في حيدر أباد، الهند، طلبت موريشيوس أن يُدرج في جدول الأعمال بندٌ يتعلق بإنهاء عضوية المملكة المتحدة في اللجنة كدولة ساحلية.

وقد اعترضت المملكة المتحدة على هذا الطلب وادعت أن المسألة مسألة ثنائية بين موريشيوس والمملكة المتحدة وأن فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة 295/73 ليسا ملزمين.

وأوضحت موريشيوس أن الأمر لا يتعلق بمسألة ثنائية وأن أرخبيل شاغوس اقتُطع من إقليم موريشيوس بطريقة غير قانونية في انتهاك للقانون الدولي. وأشارت إلى أن إنهاء استعمار موريشيوس لم يكتمل بصورة قانونية وأن المملكة المتحدة يجب أن تنهي إدارتها لأرخبيل شاغوس بأسرع ما يمكن، على نحو ما قرره محكمة العدل الدولية. وأكدت موريشيوس أيضاً أن الأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة ملزمة بموجب قرار الجمعية العامة 295/73 بأن تعترف بأن أرخبيل شاغوس يشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليم موريشيوس، وأن تدعم إنهاء استعمار موريشيوس بأسرع ما يمكن، وأن تمتنع عن إعاقة تلك العملية عن طريق الإقرار بأي تدبير يتخذه ما يُدعى "الإقليم البريطاني في المحيط الهندي" أو يتخذ نيابةً عنه أو تنفيذ ذلك التدبير. وبناءً على ذلك، فإن لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي ملزمة بإنهاء عضوية المملكة المتحدة في اللجنة كدولة ساحلية.

وفي ضوء المناقشات، خلُصت رئيسة لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي إلى أن المسألة ذات طابع عالمي وتحتاج إلى أن تنظر فيها اللجنة. واقترحت إدراج المسألة في جدول أعمال اللجنة في دورتها المقبلة بغية إتاحة الوقت لأعضائها لكي يتلقوا تعليمات بشأنها من وزاراتهم المعنية. وفيما يتعلق بمقترح موريشيوس، دعت الرئيسة أيضاً منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى تقديم ورقة عن الكيفية التي تقترح بها تنفيذ الفقرة 6 من قرار الجمعية العامة 295/73.

9-1 الطلب المقدم من موريشيوس فيما يتعلق بتعيين جرف قاري موسّع في المنطقة الجنوبية من أرخبيل شاغوس

في 26 آذار/مارس 2019، قدمت البعثة الدائمة لموريشيوس لدى الأمم المتحدة إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار طلباً بشأن تعيين جرف قاري موسّع يمتد على مساحة تقارب 175 000 كيلومتر مربع في المنطقة الجنوبية من أرخبيل شاغوس.

(11) يمكن الاطلاع على الرسائل الموجهة إلى شركات آبل وغوغل وورلد أتلان في الرابط التالي:

<https://mauritiusmission.org/files/annexes-23-25/>

وفي 28 حزيران/يونيه 2019، وجهت البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة مذكرة شفوية إلى الأمين العام تعترض فيها على نظر لجنة حدود الجرف القاري في الطلب على أساس وجود نزاع بين موريشيوس والمملكة المتحدة بشأن السيادة على أرخبيل شاغوس.

وبناءً على دعوة من لجنة حدود الجرف القاري، قدمت موريشيوس في 14 آب/أغسطس 2019 عرضاً إيضاحياً لطلبها إلى اللجنة. وشددت موريشيوس في عرضها هذا على أنها هي الدولة الساحلية فيما يتعلق بأرخبيل شاغوس، وأن لها كامل الحق في أن تقدم إلى لجنة حدود الجرف القاري طلباً بشأن تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري لأرخبيل شاغوس وفقاً للمادة 76 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واحتجت موريشيوس أيضاً بأنه ينبغي للجنة أن تشترع في النظر في طلبها لأن الاعتراض الوحيد عليه قد قدم باسم ما يُدعى "الإقليم البريطاني في المحيط الهندي". وشددت على أنه ينبغي ألا توافق اللجنة على هذا الاعتراض، تمشياً مع قرار الجمعية العامة 295/73.

وفي 16 آب/أغسطس 2019، كتب رئيس لجنة حدود الجرف القاري إلى الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة لإبلاغه بأن اللجنة قررت العودة إلى النظر في الطلب عندما يحين موعد النظر فيه حسب ترتيب وروده⁽¹²⁾.

10-1 تعيين الحدود البحرية مع ملديف

في 18 حزيران/يونيه 2019، شرعت موريشيوس في إجراءات تحكيم ضد ملديف في إطار المادة 287 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومرفقها السابع، من أجل تعيين الحدود البحرية بين البلدين في المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. وجدير بالذكر أن جزءاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري التابعين لموريشيوس من خلال أرخبيل شاغوس يتداخل مع المنطقة الاقتصادية الخالصة لملديف وجرفها القاري.

وفي 17 أيلول/سبتمبر 2019، اتفقت موريشيوس وملديف على إحالة إجراءات التحكيم إلى دائرة خاصة تابعة للمحكمة الدولية لقانون البحار تتألف من تسعة أعضاء.

ومن ثم، أحالت موريشيوس وملديف الإجراءات إلى المحكمة الدولية لقانون البحار في 24 أيلول/سبتمبر 2019، وأنشئت الدائرة الخاصة في 27 أيلول/سبتمبر 2019.

وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت ملديف دفوعها الابتدائية بعدم الاختصاص والمقبولية. وحددت المواعيد النهائية لتقديم المرافعات الكتابية بشأن تلك الدفوع الابتدائية على النحو التالي:

(أ) 17 شباط/فبراير 2020، كمهلة زمنية لتقديم موريشيوس ملاحظاتها ومذكراتها الكتابية بشأن الدفوع الابتدائية لملديف؛

(ب) 17 نيسان/أبريل 2020، كمهلة زمنية لتقديم ملديف ملاحظاتها ومذكراتها الكتابية رداً على ذلك.

(12) يمكن الاطلاع على رسالة رئيس اللجنة في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annex-26/>.

ثانياً - البيانات التي أدلت بها موريشيوس في الأمم المتحدة

في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أدلى الممثل الدائم لموريشيوس ببيانات أمام اللجنة الرابعة واللجنة السادسة والجمعية العامة أكد فيها أهمية تنفيذ القرار 295/73 من أجل إكمال عملية إنهاء الاستعمار في موريشيوس⁽¹³⁾.

ثالثاً - البيانات المدلى بها في الجمعية الوطنية لموريشيوس

أدلى رئيس وزراء موريشيوس ببيان أمام البرلمان الوطني في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أوضح فيه موقف موريشيوس إثر تصريحات معينة صدرت عن المملكة المتحدة بشأن فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة 295/73.

وفي 28 شباط/فبراير 2020، أدلى رئيس الوزراء مرة أخرى ببيان أوضح فيه مجدداً موقف حكومة موريشيوس، وذلك في أعقاب الرد الذي قدمه كل من اللورد أحمد والأونرابل كريستوفر بينشر، من وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، في مجلس اللوردات ومجلس العموم على التوالي⁽¹⁴⁾.

رابعاً - المراسلات المتبادلة بين موريشيوس والمملكة المتحدة

تبادلت موريشيوس والمملكة المتحدة المراسلات التالية فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة 295/73:

(أ) في 3 حزيران/يونيه 2019، وجهت وزارة خارجية موريشيوس مذكرة شفوية إلى المفوضية السامية البريطانية في موريشيوس أعربت فيها عن خيبة أمل موريشيوس العميقة إزاء قيام حكومة المملكة المتحدة، بعد بضعة أيام فقط من اتخاذ الجمعية العامة قرارها 295/73، بتنظيم برنامج زيارات مزعوم إلى أرخبيل شاغوس في إطار مشروع مفترض يصل مبلغه إلى 40 مليون جنيه إسترليني قبل أنه يهدف إلى تحسين سبل معيشة الموريشيوسيين ذوي الأصل الشاغوسي. وطلبت موريشيوس إلى حكومة المملكة المتحدة أن تضع حداً على الفور لبرنامج الزيارات المزعوم إلى أرخبيل شاغوس؛

(ب) في 4 تموز/يوليه 2019، وجهت المفوضية السامية البريطانية مذكرة شفوية إلى وزارة الخارجية للاحتجاج على إجراءات اتخذتها موريشيوس عقب اعتماد قرار الجمعية العامة 295/73، مدعية أنها "إجراءات عدوانية وغير مسبقة" اتخذتها موريشيوس ضد المملكة المتحدة و "ادعاءات مغلوطة ومتكررة بالسيادة" على أرخبيل شاغوس؛

(ج) في 11 تموز/يوليه 2019، وجهت وزارة خارجية موريشيوس مذكرة شفوية إلى المفوضية السامية البريطانية رداً على المذكرة الشفوية المؤرخة 4 تموز/يوليه 2019 ترفض فيها ادعاءات المملكة المتحدة. وأشارت موريشيوس أيضاً إلى أنها ستواصل اتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات فيما يتعلق بأرخبيل شاغوس لتعزيز تنفيذ قرار الجمعية العامة 295/73؛

(13) يمكن الاطلاع على البيانات المذكورة، وعلى رد الممثل الدائم على بيان المملكة المتحدة في ممارسة لحق الرد في إحدى جلسات اللجنة الرابعة، من خلال الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annexes-27-31/>.

(14) يمكن الاطلاع على البيانين في الرابطين التاليين: <https://mauritiusmission.org/files/annex-32/> و <https://mauritiusmission.org/files/annex-33/>.

(د) في 25 تموز/يوليه 2019، وجهت المفوضية السامية البريطانية مذكرةً شفويةً إلى وزارة خارجية موريشيوس للاعتراض على قيام الوزارة، في 22 نيسان/أبريل 2019، بتعميم مذكرة شفوية على جميع البعثات الدبلوماسية الكائنة في موريشيوس تتعلق بإجراء البحوث العلمية البحرية في المناطق البحرية لجمهورية موريشيوس، بما في ذلك المناطق البحرية التابعة لأرخبيل شاغوس. وذكرت المفوضية السامية البريطانية في مذكرتها الشفوية أن المملكة المتحدة لن تعترف بأي موافقة تمنحها موريشيوس لإجراء البحوث العلمية البحرية في المناطق البحرية المتاخمة لأرخبيل شاغوس ولن تقبلها. وذكرت كذلك أن الدخول غير المأذون به إلى ما يُدعى "الإقليم البريطاني في المحيط الهندي" جريمة بموجب ما يسمى "الأمر المتعلق بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي (مسائل الهجرة) لعام 2004". وعمت المفوضية السامية أيضاً، في 25 تموز/يوليه 2019، مذكرةً شفويةً على جميع البعثات الدبلوماسية الكائنة في موريشيوس لإبلاغها بأن إجراء أي بحوث علمية بحرية في المناطق البحرية المتاخمة لأرخبيل شاغوس ينبغي أن تأذن به المملكة المتحدة؛

(هـ) في 6 آب/أغسطس 2019، وجهت وزارة خارجية موريشيوس مذكرةً شفويةً إلى المفوضية السامية البريطانية أعربت فيها عن خيبة أمل موريشيوس إزاء الموقف الذي اعتمدته المملكة المتحدة، وإبلاغها الدول الأخرى أن دخول أرخبيل شاغوس دون إذن منها يُعتبر جريمة. وأعربت موريشيوس أيضاً عن خيبة أملها لكون المفوضية السامية دعت البعثات الدبلوماسية الكائنة في بورت لويس إلى الانضمام إليها في انتهاك قرار الجمعية العامة 295/73 ومخالفة الاستنتاجات التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية. وطلبت إلى المفوضية السامية البريطانية أن تسحب المذكرة الشفوية التي عممتها على سائر البعثات الدبلوماسية في 25 تموز/يوليه 2019؛

(و) في 4 أيلول/سبتمبر 2019، وجهت وزارة خارجية موريشيوس مذكرةً شفويةً إلى المفوضية السامية البريطانية، أعربت فيها موريشيوس عن خيبة أملها إزاء قيام حكومة المملكة المتحدة بتنظيم زيارة لبعض البرلمانيين البريطانيين إلى أرخبيل شاغوس دون إبلاغ حكومة موريشيوس أو التشاور معها؛

(ز) في 27 أيلول/سبتمبر 2019، وجهت وزارة خارجية موريشيوس مذكرةً شفويةً إلى المفوضية السامية البريطانية لإبلاغها بأنه، في ضوء عدم توافر أي دلائل على امتثال المملكة المتحدة لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 25 شباط/فبراير 2019 وقرار الجمعية العامة 295/73، ليست حكومة موريشيوس في وضع يسمح لها بقبول مقترح المملكة المتحدة إيفاد موظفين من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لزيارة موريشيوس من أجل استكشاف الخيارات المتاحة لتقديم مزيد من الدعم إلى الشاغوسيين في موريشيوس؛

(ح) في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وجهت المفوضية السامية البريطانية مذكرةً شفويةً إلى وزارة خارجية موريشيوس رداً على مذكرتها الشفوية المؤرخة 4 أيلول/سبتمبر 2019. وكررت المملكة المتحدة، في تلك المذكرة الشفوية، مزاعم تمتعها بالسيادة على أرخبيل شاغوس؛

(ط) في 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، وجهت وزارة خارجية موريشيوس مذكرةً شفويةً إلى المفوضية السامية البريطانية تبلغها فيها بأنها كتبت إلى جامعة بليموث تطلب إليها وقف أنشطتها في المناطق البحرية لأرخبيل شاغوس والكف عن إجراء مثل هذه الأنشطة، نظراً إلى أنها لم تحصل على موافقة مسبقة من موريشيوس؛

(ي) في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، وجهت المفوضية السامية البريطانية مذكرةً شفوية إلى وزارة خارجية موريشيوس للاعتراض على الرسائل التي وجهتها موريشيوس إلى المؤسسات العلمية قبل ذلك التاريخ بمدة قصيرة لإبلاغها بأن البحوث العلمية البحرية في المناطق البحرية لأرخبيل شاغوس ينبغي أن تجري بموافقة موريشيوس؛

(ك) في 8 كانون الثاني/يناير 2020، وجهت وزارة خارجية موريشيوس مذكرةً شفوية إلى المفوضية السامية البريطانية رداً على مذكرتها الشفوية المؤرخة 24 كانون الأول/ديسمبر 2019. وأكدت موريشيوس، في تلك المذكرة الشفوية، أن اعتراض المملكة المتحدة على الرسائل التي وجهتها موريشيوس إلى المؤسسات العلمية وادعاءها بأنها الدولة الساحلية فيما يتعلق بأرخبيل شاغوس يشكلان انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها بموجب أحكامه، على النحو المبين بوضوح في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 25 شباط/فبراير 2019 وقرار الجمعية العامة 295/73؛

(ل) وجّه رئيس وزراء موريشيوس إلى رئيس وزراء المملكة المتحدة، في أعقاب اجتماعهما في لندن على هامش مؤتمر قمة المملكة المتحدة للاستثمار في أفريقيا المعقد في 20 كانون الثاني/يناير 2020، رسالةً بحث فيها المملكة المتحدة على إتمام عملية إنهاء استعمار موريشيوس وفقاً للقانون الدولي⁽¹⁵⁾.

خامساً - عدم سحب المملكة المتحدة إدارتها من أرخبيل شاغوس

تشعر موريشيوس بخيبة أمل شديدة إزاء عدم قيام المملكة المتحدة بسحب إدارتها الاستعمارية من أرخبيل شاغوس بانقضاء المهلة الزمنية المحددة بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 التي وضعتها الجمعية العامة في الفقرة 3 من قرارها 295/73.

وقد شجب الاتحاد الأفريقي هذا التقاعس وأصدر بياناً في هذا الشأن⁽¹⁶⁾.

سادساً - الاحتياجات الدفاعية للغرب

تعهدت موريشيوس مراراً بأن تضمن استمرار تشغيل المنشأة الدفاعية الكائنة في جزيرة ديبغو غارسيا. وعرضت في هذا الصدد الدخول في ترتيب طويل الأجل مع الولايات المتحدة، أو مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إذا لزم الأمر، من شأنه أن يسمح باستخدام المنشأة الدفاعية دون عوائق. وتلتزم موريشيوس بهذه التعهدات.

سابعاً - معلومات أخرى تتعلق بتنفيذ القرار 295/73

اعتمد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، في مؤتمر القمة الثامن عشر الذي عقدته الحركة في باكو يومي 25 و 26 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وثيقةً ختامية عقدوا فيها العزم على أن يتعاونوا على نحو تام مع الجمعية العامة في كفالة إنهاء استعمار موريشيوس على وجه السرعة، على

(15) يمكن الاطلاع على المراسلات المذكورة أعلاه في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annexes-34-45/>.

(16) يمكن الاطلاع على البيان في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annex-46/>.

نحو ما قررت محكمة العدل الدولية، وأن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لكي تكتمل عملية إنهاء استعمار موريشيوس دون عائق وبأسرع ما يمكن.

واعتمد وزراء خارجية مجموعة الـ 77 في اجتماعهم السنوي الثالث والأربعين المعقود في 27 أيلول/سبتمبر 2019 في نيويورك موقفاً مماثلاً. وينعكس ذلك في الإعلان الوزاري الذي اعتمدته المشاركون في ذلك الاجتماع.

وفي إعلان نيروبي نغوفو يا باموجا الذي اعتمدته رؤساء دول وحكومات مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في مؤتمر القمة المعقود يومي 9 و 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 في نيروبي،حث رؤساء دول وحكومات المجموعة المملكة المتحدة على الامتنال لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 25 شباط/فبراير 2019 وقرار الجمعية العامة 295/73.

واعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي، في دورته العادية الثالثة والثلاثين المعقودة يومي 9 و 10 شباط/فبراير 2020 في أديس أبابا، قراراً أعرب فيه، في جملة أمور، عن بالغ قلقه إزاء عدم احترام المملكة المتحدة قرار الجمعية العامة 295/73 وأوعز إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بأن تدعم اتخاذ إجراءات في الجمعية العامة وفي سياق جميع المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، من قبيل لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي، للإسهام في إنهاء استعمار موريشيوس بالكامل وفقاً لقرار الجمعية العامة 295/73⁽¹⁷⁾.

ثامنا - مؤتمر صحفي للبابا فرنسيس

عقد البابا فرنسيس مؤتمراً صحفياً خلال رحلة عودته إلى روما عقب زيارته لموريشيوس في 9 أيلول/سبتمبر 2019. وردا على سؤال وجه إليه بشأن الموريشيوسيين ذوي الأصل الشاغوسي الذين أبعدهم المملكة المتحدة قسراً عن أرخبيل شاغوس في أعقاب اقتطاعه غير القانوني من إقليم موريشيوس، شدد البابا على ضرورة احترام المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل الدولية والأمم المتحدة⁽¹⁸⁾.

خلاصة

رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها جمهورية موريشيوس، تجدر الإشارة إلى أن المملكة المتحدة لم تبد أي استعداد على الإطلاق للعمل مع موريشيوس من أجل تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة 295/73. ويأتي ذلك على الرغم من أن موريشيوس قدمت كل ما يمكن تقديمه من ضمانات بأن المصالح الأمنية والدفاعية للغرب لن تتأثر بممارسة موريشيوس سيادتها الكاملة على أرخبيل شاغوس.

والواقع أن المملكة المتحدة اختارت أن تتحدى محكمة العدل الدولية والجمعية العامة كليهما، كما يتضح من مختلف البيانات التي أدلت بها في برلمانها الوطني ومن مراسلاتها مع موريشيوس. وترى موريشيوس أن هذا الموقف من جانب المملكة المتحدة يتعارض مع ما تبذله من جهود للدعاية لنفسها كبلد

(17) يمكن الاطلاع على مقتطفات ذات صلة من الوثيقة الختامية والإعلانين والقرار في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annexes-47-50/>.

(18) يمكن الاطلاع على المقتطف ذي الصلة من نص المؤتمر الصحفي في الرابط التالي: <https://mauritiusmission.org/files/annex-51/>.

يحترم سيادة القانون على الصعيد الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة. وهذا في حد ذاته أمر مخيب للآمال، وتجدر الإشارة إليه وإدانته.

وتدعو جمهورية موريشيوس الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وكذلك جميع المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية الدولية، إلى كفالة التقيد الصارم بالفقرتين 6 و 7 من القرار 295/73.

وفي هذا الصدد، تطلب جمهورية موريشيوس إلى الأمم المتحدة وجميع وكالاتها وهيئاتها المتخصصة أن تعدّل خرائطها على وجه السرعة لكي تعكس التسمية الصحيحة لأرخبيل شاغوس بوصفه جزءاً من إقليم موريشيوس.

وعندما تكتمل عملية إنهاء استعمار موريشيوس، سيكون من الممكن التصدي على أفضل وجه لمحنة السكان الذين شُردوا قسراً من أرخبيل شاغوس ولم يتمكنوا حتى الآن من العودة إلى مسقط رأسهم. وتلتزم حكومة جمهورية موريشيوس التزاماً قوياً بإعادة توطين مواطني موريشيوس، بمن فيهم سكان أرخبيل شاغوس السابقون، وهي تحت المجتمع الدولي على تقديم الدعم في هذا الصدد.

وتعرب جمهورية موريشيوس عن شكرها وامتنانها لجميع أعضاء الأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة على ما قدمه كل منهم من دعم، وتتطلع إلى استمرارهم في تقديم هذا الدعم.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالإنكليزية]

[18 أيار/مايو 2020]

في بيان أدلت به المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية الاتحاد الروسي، ماريا زاخاروفا، في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019⁽¹⁹⁾، دُعيت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الامتثال لقرار الجمعية العامة 295/73 وإكمال عملية إنهاء استعمار موريشيوس.

(19) متاح في الرابط التالي: www.mid.ru/web/guest/foreign_policy/news/-/asset_publisher/cKNonkJE02Bw/content/id/3923846?p_p_id=101_INSTANCE_cKNonkJE02Bw&_101_INSTANCE_cKNonkJE02Bw_languageId=en_GB#13

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 كانون الثاني/يناير 2020]

المملكة المتحدة شريك رئيسي لموريشيوس في مجالي التجارة والاستثمار وما زالت تعتبر موريشيوس دولةً صديقة وحليفة لها في جزء مهم من العالم. والمملكة المتحدة ملتزمة أيضاً بتأييد مؤسسات الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. بيد أن المملكة المتحدة صوتت ضد قرار الجمعية العامة 295/73، ولا تزال على قناعة بأن محكمة العدل الدولية والجمعية العامة ليستا المحفلين المناسبين لتسوية مسألة ثنائية بالأساس تتعلق بسيادة متنازع عليها بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة.

أساس سيادة المملكة المتحدة

ظل الإقليم البريطاني في المحيط الهندي (المشار إليه أيضاً باسم "أرخبيل شاغوس") خاضعاً للسيادة البريطانية دون انقطاع منذ عام 1814. وقبل استقلال موريشيوس، وافق ممثلوها المنتخبون بمحض إرادتهم على فصل الجزر عنها في عام 1965، مقابل مجموعة من المزايا. وقد شملت هذه المزايا حقوقاً للصيد وموارد طبيعية وبحرية، وتعويضاً قدره 3 ملايين جنيه إسترليني (65 مليون دولار بأسعار اليوم) يُدفع لحكومة موريشيوس بخلاف التعويضات المباشرة الممنوحة لملوك الأراضي وغيرهم من المتضررين، وتعهداً من المملكة المتحدة بالتخلي عن الإقليم عندما تنتهي الحاجة إليه للأغراض الدفاعية. وبعد نيل موريشيوس الاستقلال في عام 1968، أعاد وزراؤها التأكيد على اتفاق عام 1965 في مناسبات عديدة وعلى أرفع المستويات، بما في ذلك من خلال قوانين البلد المحلية ودستوره. ولم ترد أية إشارة من موريشيوس تفيد بأن هذه الموافقة باطلة، لا آنذاك ولا لفترة طويلة بعد ذلك.

وعلاوة على ذلك، اعتُبر تعهد عام 1965 بعد ذلك ملزماً قانوناً. ففي عام 2015، خلُصت هيئة تحكيم شُكلت بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إلى أن اتفاق عام 1965 أصبح، عند استقلال موريشيوس، مسألة من مسائل القانون الدولي بين الطرفين. وخلافاً للفرضية التي قام عليها القرار 295/73، فقد اكتملت عملية إنهاء استعمار موريشيوس بصورة قانونية عندما نالت موريشيوس استقلالها في عام 1968. والقول بأن استقلال موريشيوس كان مشروطاً بفصل الأرخبيل عنها لا يستند إلى أية حقائق.

معالجة محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للمسألة

يشكّل مبدأ الرضا أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي والنظام القانوني الدولي. ومحكمة العدل الدولية، بموافقتها على الإجابة على السؤالين الذين طرحتهما عليها الجمعية العامة بالنيابة عن موريشيوس، مكّنت موريشيوس من التحايل على المبدأ الأساسي القائل بالألا تتظر المحكمة في نزاع ثنائي دون موافقة الدولتين المعنيتين كليهما. وقد شكّل ذلك استخداماً غير ملائم لآلية المحكمة لإصدار الفتاوى ومثل سابقةً يحتمل أن تكون لها آثار واسعة النطاق على الدول الأخرى التي توجد بينها منازعات ثنائية. وعند اتخاذ قرار الجمعية العامة 292/71، سجل عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أثناء المناقشة أو في بيانات أدلي بها تعليلاً للتصويت، ما لديه من شكوك واعتراضات بشأن مدى ملاءمة

تقديم طلب إلى المحكمة التماساً لفتواها. وكان من بينهم الأعضاء الذين امتنعوا عن التصويت وأولئك الذين صوتوا ضده.

النهج الذي اتبعته محكمة العدل الدولية والجمعية العامة

رغم ما أبدته المملكة المتحدة من تحفظات واضحة، فقد شاركت في إجراءات الإفتاء مشاركة كاملة بحسن نية وبدافع احترامها لمحكمة العدل الدولية. بيد أننا لا نشاطر المحكمة نهجها وقد أوضحنا آراءنا بشأن مضمون الفتوى، بما في ذلك عدم مراعاتها بالقدر الكافي لوقائع مادية ومسائل قانونية هامة. ومن أهم هذه الوقائع والمسائل موافقة موريشيوس بمحض إرادتها على إبرام اتفاق عام 1965، والطابع الملزم قانوناً للتعهد الصادر في عام 1965 (على نحو ما أكدته هيئة التحكيم في قرارها الصادر في عام 2015، وهو قرار ملزم قانوناً في حد ذاته)، ومضمون المعاهدة الملزمة قانوناً بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن استخدام الإقليم البريطاني في المحيط الهندي لأغراض الدفاع.

وعلى أية حال، فإن الأمر الذي لا جدال فيه هو أن فتوى محكمة العدل الدولية هي رأي استشاري وليس فتوى ملزمة قانوناً. والجمعية العامة لا تفرض، في قرارها 295/73 المتخذ عقب صدور فتوى المحكمة، أي التزامات قانونية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولا تستطيع فرض التزامات من هذا القبيل. وليس في الفتوى غير الملزمة ولا في قرار الجمعية العامة غير الملزم ما يغير الوضع القانوني القائم، أي كون المسألة نزاعاً على السيادة بين المملكة المتحدة وموريشيوس. فالجمعية العامة ليست هي المحفل المناسب لتسوية هذا النزاع الثنائي. وأي إجراء يتخذ داخل الجمعية العامة يرد به التدخل في نزاع ثنائي بتحديد كيفية تنفيذ فتوى غير ملزمة أو وقت تنفيذها ينبغي أن يشكّل مصدر قلق لجميع الدول الأعضاء.

سيادة المملكة المتحدة والقيمة الأمنية للإقليم البريطاني في المحيط الهندي

في هذا الجزء الهام من العالم، تؤدي المنشأة الدفاعية المشتركة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الواقعة في الإقليم البريطاني في المحيط الهندي دوراً حيوياً في الحفاظ على سلامة الناس وأمنهم في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك حمايتهم من الأخطار الناجمة عن الإرهاب والقرصنة. وتدعم هذه المنشأة الشركاء في القوات البحرية المشتركة، وهي شراكة بحرية متعددة الجنسيات تشمل مناطق عملياتها بعضاً من أهم ممرات النقل البحري من الناحية الاستراتيجية في العالم. وتوجد بالمنشأة الدفاعية واحدة من محطات أربع على مستوى العالم للنظام العالمي لتحديد المواقع، وهي تُستخدم على نطاق واسع لأغراض الملاحة العسكرية والمدنية، والمنشأة على أهبة الاستعداد للمساعدة في أوقات الأزمات الإنسانية كما فعلت سابقاً في مواجهة إعصار هايان الذي وقع في الفلبين في عام 2013 وزلزال وتسونامي المحيط الهندي في عام 2004 على سبيل المثال.

ولذلك فإن أي إجراء يمكن أن يهدد العمليات الحالية أو المقبلة للمنشأة الدفاعية المشتركة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الواقعة في الإقليم البريطاني في المحيط الهندي ينبغي أن يشكّل مصدر قلق لجميع الدول، بالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه المنشأة في صون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي - وهو دور تعترف به موريشيوس نفسها. ومن الأمور الهامة للغاية التي تجدر الإشارة إليها أن هذا الدور لا يمكن الاضطلاع به إلا في ظل سيادة المملكة المتحدة. فالمنشأة الدفاعية المشتركة هي ثمرة شراكة دفاعية وأمنية وثيقة ونشطة على نحو فريد بين حليفين قديمين. وقد أعلن وزير خارجية

الولايات المتحدة مايكل ر. بومبيو، في 8 أيار/مايو 2019، أن الولايات المتحدة "تؤيد بصورة قاطعة سيادة المملكة المتحدة على الإقليم البريطاني في المحيط الهندي" وتعتبر مركزه كإقليم تابع للمملكة المتحدة "جزءاً لا يتجزأ من قيمة القاعدة المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الكائنة في ديبغو غارسيا ومن مصالحنا الأمنية المشتركة".

دعم الشاغوسيين

أعربت المملكة المتحدة في مناسبات عديدة عن أسفها العميق إزاء الطريقة التي عومل بها الشاغوسيون، وهي تكرر الإعراب عن أسفها لذلك في هذا المقام. وكما أوضحنا في بياننا الكتابي المقدم إلى محكمة العدل الدولية في عام 2018، فإن الطريقة التي أُبعدوا بها عن الإقليم البريطاني في المحيط الهندي وعوملوا بها بعد ذلك كانت خاطئة. وقد دُفعت تعويضات كبيرة (تبلغ قيمتها حوالي 20 مليون دولار بالأسعار الحالية) لسكان شاغوس منذ ذلك الوقت. وعلى نحو ما أقرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها الصادر في عام 2012، أسفر قبول هذه المبالغ عن تسوية كاملة ونهائية، مصحوبة بتنازلات حرة وواسعة النطاق عن جميع المطالبات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة التوطين.

بيد أن المملكة المتحدة ملتزمة ببذل المزيد من الجهود (على أساس طوعي) لتلبية تطلعات الشاغوسيين، بما في ذلك رغبتهم في الحصول على حياة أفضل وفي الحفاظ على صلتهم بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي. ولذلك قررت المملكة المتحدة في عام 2016 تنفيذ مجموعة من تدابير الدعم تبلغ قيمتها نحو 50 مليون دولار (40 مليون جنيه إسترليني) على مدى 10 سنوات بهدف توفير فرص حياة أفضل للشاغوسيين في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها حالياً، لا في موريشيوس فحسب، بل وفي المملكة المتحدة وسيشيل أيضاً. وسيركز الدعم على تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والاجتماعية، وتحسين فرص التعليم والتوظيف، والحفاظ على التراث الثقافي. ويجري بالفعل تنفيذ برنامج للتدريب على اللغة الإنكليزية في موريشيوس، وسيُعلن عن المزيد من المبادرات في الوقت المناسب.

وقد مكّنت بالفعل مجموعة تدابير الدعم الشاغوسيين من الحفاظ على صلتهم بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي من خلال برنامج زيارات أكثر تواتراً. وفي أعقاب ما حققته هذه الزيارات التي أُجريت في السابق، أصبحنا نوفر الآن فرصاً مماثلة بأعداد أكبر. وقد جرت سبع زيارات تراثية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2017، حيث أمضى 128 شاغوسياً أسبوعاً في زيارة للإقليم البريطاني في المحيط الهندي. وقوبلت الزيارات بترحيب من المشاركين. وكان آخرها ما تم في الفترة من 2 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2019، ومن المقرر أن تنظم الزيارة التالية في شباط/فبراير 2020. وستتظم زيارات أخرى كل سنة على مدى السنوات الثماني المقبلة.

وقد عرضت المملكة المتحدة على حكومة موريشيوس العمل معها على تقديم الدعم إلى المواطنين الشاغوسيين في موريشيوس. ونحن نأسف لرفضها التعاون مع المملكة المتحدة حتى الآن.

الإشراف البيئي

نظراً لأن الإقليم البريطاني في المحيط الهندي معزول جغرافياً وأن المملكة المتحدة تحمي مياهاه من الصيد التجاري، فهو أحد آخر النظم الإيكولوجية في العالم التي لم يعكر صفوها شيء، وهو إقليم داعم للتنوع البيولوجي المعزز فضلاً عن كونه ملاذاً للعديد من الأنواع المهددة بالانقراض. وتكتسي حماية هذا

الموئل الفريد أهمية كبيرة بالنسبة للمملكة المتحدة، ونحن نفخر بإدارتنا الجيدة له ونعمل بشكل وثيق مع الجهات الشريكة في مجال حفظ الطبيعة لصدّ عدد لا يحصى من الأخطار، بطرق من بينها استخدام الموارد البحرية المخصصة والمراقبة المتطورة ونفوذنا الدبلوماسي على الصعيد العالمي للتصدي لصيد الأسماك غير المشروع الذي يعصف بالبيئات البحرية في مختلف أنحاء المحيط الهندي.

وتزور البعثات العلمية الموفدة من مؤسسات رائدة الإقليم البريطاني في المحيط الهندي بالشراكة مع إدارة الإقليم، مما يساهم في تطوير الإقليم كمرصد قيم للنظم الإيكولوجية التي تخلق إلى حد كبير من كل ما يمكن أن يعكر صفوها. وتأسف المملكة المتحدة للخطوات غير الملائمة التي خطتها حكومة موريشيوس، مهددة باتخاذ إجراءات قانونية ضد المملكة المتحدة وضد الجامعات ومؤسسات البحوث الدولية المشاركة في هذه البحوث الهامة في مجال العلوم البحرية.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لعملائنا في مجال حماية البيئة في ضمان الوفاء بالتزامنا بحماية حقوق موريشيوس في مجال صيد الأسماك والموارد الطبيعية. ولا ينطوي نهجنا الإداري على أي استغلال للموارد الحية أو غير الحية للأرخبيل أو منطقته الاقتصادية الخالصة البالغة مساحتها 200 ميل بحري أو جرفه القاري، وذلك تمشيا مع اتفاق عام 1965. والواقع أن المنطقة البحرية المحمية التي أنشأتها المملكة المتحدة في عام 2010 قد أسفرت عن وضع نظام هام لحماية البيئة في هذه المناطق البحرية. وخلافا للانطباع الذي تسعى موريشيوس إلى إيصاله، لم تخأص هيئة التحكيم إلى أن وجود مثل هذه المنطقة البحرية المحمية غير قانوني، بل هي ارتأت أن إنشاءها لم يتم في بعض جوانبه وفقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

الالتزام بالحوار

ليس لدى المملكة المتحدة أدنى شك في سيادتها على الإقليم البريطاني في المحيط الهندي ولا تزال تشعر بالقلق إزاء تمسك موريشيوس بموقفها. بيد أن المملكة المتحدة ما زالت مستعدة للحوار مع موريشيوس بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك المنطقة البحرية المحمية. ونؤكد من جديد عرضنا العمل مع موريشيوس لتنفيذ قرار هيئة التحكيم الصادر في عام 2015 وكذلك التزامنا الطويل الأمد بالتنازل عن الإقليم البريطاني في المحيط الهندي عندما تنتهي الحاجة إليه للأغراض الدفاعية. وقد تجلّى التزام المملكة المتحدة بالشراكة الثنائية في الاجتماع الذي عُقد في آذار/مارس 2019 بين رئيس وزراء موريشيوس ورئيسة وزراء المملكة المتحدة آنذاك في مقرها بداونينغ ستريت، ومن خلال الدعوة التي وجهت إلى رئيس وزراء موريشيوس للمشاركة في مؤتمر قمة المملكة المتحدة للاستثمار في أفريقيا المعقد في لندن في كانون الثاني/يناير 2020.

الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[3 شباط/فبراير 2020]

تقر الولايات المتحدة بالعمل الهام الذي تقوم به الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، ونشير إلى أن ولاية كل منهما يجب أن تمارس بما يتفق مع حق الدول في أن تقرر بنفسها كيفية تسوية منازعاتها

بالوسائل السلمية. وينعكس هذا المبدأ الأساسي من مبادئ القانون الدولي في كل من ميثاق الأمم المتحدة والقيود التي اختارت الدول عامدة فرضها على اختصاص المحكمة.

وتمشيا مع هذا المبدأ، صوتت الولايات المتحدة ضد قرار الجمعية العامة 292/71 و 295/73. فقد طُلب في القرار الأول استصدار فتوى يرد بها تسوية نزاع ثنائي على نحو غير سليم، هو النزاع القائم بين موريشيوس والمملكة المتحدة بشأن السيادة على الإقليم البريطاني في المحيط الهندي المشار إليه أيضا باسم أرخبيل شاغوس، ورحب الثاني بالفتوى المذكورة. ولم تؤيد الولايات المتحدة إحالة هذه المسألة إلى محكمة العدل الدولية خوفا من أن تشكل سابقة خطيرة، بما في ذلك عن طريق تجاهل مبدأ أساسي من مبادئ القانون الدولي يستوجب موافقة الدول على إحالة منازعاتها الثنائية إلى هيئة قضائية للفصل فيها. وخلال مناقشة الجمعية العامة للقرار 292/71، أعربت دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة عن شواغل مماثلة وصوت أقل من نصف الدول الأعضاء في نهاية المطاف لصالح إحالة الطلب إلى المحكمة.

ومع ذلك، شاركت الولايات المتحدة مشاركة كاملة في الإجراءات أمام محكمة العدل الدولية، انطلاقا من احترامها للمحكمة ونظرا للآثار المحتملة لهذا الطلب غير السليم. ومن الجدير بالذكر أنه لم يكن هناك خلاف بين المشاركين في تلك الإجراءات على أن السوالين المحالين إلى المحكمة لهما تأثير مباشر وهام على نزاع ثنائي ومستمر على السيادة، بل لم يكن هناك خلاف بينهم على أن الغرض من الإحالة هو الفصل في ذلك النزاع على السيادة. كما أن المحاولات الرامية إلى طرح هذين السوالين بوصفهما مسألتين يمكن أن توجهها الجمعية العامة في ممارسة ولايتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار لم تغير من ذلك الواقع، ولم تؤد إلى الترحيز عن مبدأ الموافقة على التسوية القضائية باعتباره قيذا هاما على اختصاص المحكمة.

بيد أن الجمعية العامة عندما اتخذت قرارها 295/73 لم تفعل شيئا لتهدئة هذه الشواغل، بما في ذلك عندما ارتأت أن فتوى غير ملزمة صادرة عن المحكمة يمكن أن تحلّ نزاعا ثانيا بل وأن ترتب أيضا على دول ثالثة ومنظمات دولية التزامات باتخاذ خطوات لدعم أحد طرفي النزاع. وهذا تصور خاطئ وباعث على القلق لأثر فتوى المحكمة، يعكس استنتاجات لا سند لها في السوابق التاريخية المسجلة ولا يدعمها المعيار الذي طبقته المحكمة نفسها لتحديد ما إذا كانت هناك قواعد للقانون الدولي العرفي تتصل بالموضوع، وذلك على نحو ما أوضحت الولايات المتحدة في مذكراتها المقدمة أثناء نظر المحكمة في الأمر.

والواقع أن النهج الذي اتبعته الجمعية العامة في قرارها 295/73 يوحي بأن أية دولة طرف في أي نزاع ثنائي يمكن حملها على الإذعان لتسوية نزاعها هذا المتعلق بالسيادة من خلال إجراءات الإفتاء التي تمارسها المحكمة، إذا ما أعيدت صياغة مطالبته بحيث تبدو كمسألة يمكن أن تتناولها الجمعية العامة. ومن شأن هذا الموقف أن يؤدي فعليا إلى إبطال المبدأ القاضي بعدم التحايل على شرط موافقة الدول المتنازعة على اللجوء للتسوية القضائية، وإلى إعادة صياغة القيود المتأنية والمدروسة التي فرضت على اختصاص المحكمة.

وفي الختام، تكرر الولايات المتحدة الإعراب عن تأييدها القاطع للموقف القائل بأن للمملكة المتحدة السيادة على الإقليم البريطاني في المحيط الهندي وبأنها لا تزال تتمتع بهذه السيادة، على نحو ما استمر عليه واقع الحال منذ عام 1814. وعلاوة على ذلك، تلاحظ الولايات المتحدة أن الترتيب المتعلق بالقاعدة العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة الموجودة في الإقليم البريطاني في المحيط الهندي

يرتكز على الشراكة النشطة والثيقة الفريدة من نوعها القائمة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ومركز الإقليم البريطاني في المحيط الهندي كجزء من أراضي المملكة المتحدة عنصر أساسي في القيمة التي تجلبها القاعدة المشتركة بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بوجودها فيه، وهي قاعدة لا تتسم بأهميتها البالغة بالنسبة للمصالح الأمنية المشتركة فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لجهودنا الأوسع نطاقا الرامية إلى تحقيق الأمن العالمي. وقد اعترفت دول عديدة بأهمية القاعدة بالنسبة لمنطقة المحيط الهندي وغيرها من المناطق. ويمكن موقع القاعدة المشتركة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من توفير استجابة سريعة في أوقات الأزمات الإنسانية وبتيح لنا أن نعمل، بالاشتراك مع حلفائنا وشركائنا، على مكافحة بعض من أشد التهديدات التي تواجه السلام والأمن العالميين، بما في ذلك الإرهاب والقرصنة، والكوارث الطبيعية، ومختلف أنواع الجرائم البحرية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات غير المشروعة، وكذلك الصيد غير القانوني الذي يتم دون إبلاغ ودون تنظيم.

ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 كانون الثاني/يناير 2020]

تشير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة) إلى أن الاتفاق المتعلق بإنشاء لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي أبرم في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1993، في إطار المادة الرابعة عشرة من دستور منظمة الأغذية والزراعة، ودخل حيز النفاذ في 27 آذار/مارس 1996.

وتشير المنظمة كذلك إلى أن معايير الانضمام إلى لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي محدّدة في الفقرة 1 من المادة الرابعة من الاتفاق على النحو التالي:

العضوية في اللجنة مفتوحة أمام الأعضاء والأعضاء المنتسبين في منظمة الأغذية والزراعة

(أ) متى كانوا:

‘1’ دولا ساحلية أو أعضاء منتسبين يقع إقليمهم كليا أو جزئيا داخل المنطقة؛

‘2’ دولا أو أعضاء منتسبين تقوم سفنهم بالصيد في المنطقة من الأرصد السمكية المشمولة بهذا الاتفاق؛

...

و

(ب) متى قبلوا هذا الاتفاق وفقا لأحكام الفقرة 1 من المادة السابعة عشرة.

وتفيد المنظمة بأن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أودعت صك قبول الاتفاق في 31 آذار/مارس 1995 “فيما يتعلق بالإقليم البريطاني في المحيط الهندي فقط”.

وتفيد المنظمة كذلك بأنه بعد اتخاذ القرار 295/73:

• قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة، أصدر المكتب القانوني لمنظمة الأغذية والزراعة مذكرة⁽²⁰⁾ أعدها بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة ووجه فيها الانتباه إلى القرار المذكور أعلاه، ملاحظاً "أن المسائل المتصلة بأرخبيل شاغوس، التي يفترض أنها تشمل استمرار عضوية المملكة المتحدة في اللجنة، قد تُطرح في الدورة الثالثة والعشرين" ومشيراً إلى أن استمرار عضوية أحد الأعضاء في اللجنة يبدو أنه من اختصاص اللجنة وفقاً للفقرة 4 من المادة الرابعة من الاتفاق التي تنص على ما يلي:

إذا أصبح أي عضو من أعضاء اللجنة غير مستوفٍ للمعايير المحددة في الفقرة 1 أو الفقرة 2 أعلاه واستمر هذا الوضع لمدة سنتين تقويميتين متتاليتين، جاز للجنة أن تقرر، بعد التشاور مع العضو المعني، أن العضو يُعتبر منسحباً من هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ ذلك القرار.

وأشار المكتب القانوني للمنظمة أيضاً إلى أن المادة الثالثة والعشرين من الاتفاق تنص على ما يلي:

أي نزاع متعلق بتفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه يحال، إذا لم تسوه اللجنة، إلى إجراء توفيق تعتمد عليه اللجنة لتسوية النزاع. وتصبح نتائج إجراء التوفيق هذا، وإن كانت غير ملزمة بطبيعتها، الأساس الذي تستند إليه الأطراف المعنية عند معاودتها النظر في المسألة التي نشأ الخلاف عنها. وإن لم يسفر هذا الإجراء عن تسوية النزاع، تجوز إحالته إلى محكمة العدل الدولية وفقاً للنظام الأساسي للمحكمة، ما لم يتفق طرفا النزاع على طريقة أخرى لتسويته.

• في الدورة الثالثة والعشرين للجنة المعقودة في حيدر أباد، الهند، في الفترة من 17 إلى 21 حزيران/يونيه 2019، وجهت جمهورية موريشيوس الانتباه إلى القرار 295/73 واعترضت على مشاركة المملكة المتحدة في الدورة، وطلبت إلى اللجنة "تطبيق إجراء إنهاء عضوية المملكة المتحدة في لجنة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي بوصفها 'دولة ساحلية تقع كلياً أو جزئياً داخل المنطقة المشمولة باختصاص' اللجنة، على النحو المحدد في المادة الثانية من اتفاق إنشاء اللجنة". ورفضت المملكة المتحدة موقف موريشيوس وسجلت "اعتراضها على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مقبل على اعتبار أنها نزاع ثنائي". وترد نصوص البيانات المتعددة التي أدلت بها موريشيوس والمملكة المتحدة في التذييل 2 الملحق بتقرير اللجنة عن دورتها الثالثة والعشرين⁽²¹⁾.

• على نحو ما ورد أيضاً في تقرير الدورة الثالثة والعشرين فيما يتعلق بإقرار جدول أعمال الدورة، أحاطت اللجنة علماً "بالبين الذي أدلت به جمهورية موريشيوس وطلبت فيه إدراج بند في جدول أعمال الاجتماع يتعلق بإنهاء عضوية المملكة المتحدة (الإقليم البريطاني في المحيط الهندي) في اللجنة كدولة ساحلية إثر اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 295/73 في 22 أيار/مايو

(20) يمكن الاطلاع عليها في الرابط التالي: www.iotc.org/documents/note-legal-office-fao.

(21) يمكن الاطلاع على التقرير في الرابط التالي: https://iotc.org/sites/default/files/documents/2019/10/IOTC-2019-S23-RE_Rev1_FINAL.pdf.

2019" كما أحاطت علماً "ببيان المملكة المتحدة (الإقليم البريطاني في المحيط الهندي) الذي تضمن رفضاً لإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورات المقبلة للجنة". وأتى في التقرير أيضاً أن رئيسة اللجنة "خلّصت إلى أن هذه المسألة ذات طابع عالمي" وأنها "أشارت أيضاً إلى أن اللجنة، بوصفها مؤسسة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، سيتعين عليها الامتنثال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة"، ولكن "بالنظر إلى أن المندوبين الحاضرين ربما لم يتلقوا التوجيه المناسب من عواصمهم"، طلبت الرئيسة من موريشيوس أن تسمح للجنة بأن "تحيط علماً بهذه المسألة على أن تدرج مسألة إنهاء عضوية المملكة المتحدة (الإقليم البريطاني في المحيط الهندي) في اللجنة كدولة ساحلية ضمن بنود جدول أعمال اللجنة في دورتها المقبلة". ودعت الرئيسة منظمة الأغذية والزراعة إلى تقديم ورقة أخرى عن الكيفية التي تقترح بها تنفيذ الفقرة 6 من القرار 295/73، "واضعة في الاعتبار التعليمات الصادرة عن مكتب الشؤون القانونية".

وتدرك المنظمة أن من الممكن، في ضوء المداولات التي جرت في الدورة الثالثة والعشرين للجنة مصاديد أسماك التونة في المحيط الهندي، أن تتناول اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين المتوقع أن تُعقد في حزيران/يونيه 2020 المسائل المتصلة بأرخبيل شاغوس، بما في ذلك استمرار عضوية المملكة المتحدة في اللجنة.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 شباط/فبراير 2020]

في ضوء دعوة الجمعية العامة، في قرارها 295/73، الأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة إلى الاعتراف بأن أرخبيل شاغوس يشكل جزءاً لا يتجزأ من إقليم موريشيوس، أشارت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على موريشيوس، في إطار المساعدة التقنية التي تقدمها إليها لتعزيز مشاركتها في الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بأن تدرج المعلومات المناسبة عن أرخبيل شاغوس في التقارير التي تقدمها إلى هيئات المعاهدات بوصفها دولة طرفاً وفي تقريرها الوطني المقدم في سياق الاستعراض الدوري الشامل.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[22 كانون الثاني/يناير 2020]

يمكننا أن نؤكد أن الاتحاد البريدي العالمي قد أحاط علماً على النحو الواجب بالقرار 295/73 بصيغته التي اعتمدها الجمعية العامة، وهو حالياً بصدد جمع كافة المعلومات ذات الصلة بأنشطته البريدية الدولية المتعلقة بأرخبيل شاغوس.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه المعلومات ستتناول، في جملة أمور، الجوانب التالية من حيث تعلقها بأرخبيل شاغوس: (أ) تحديد الكيانات المسؤولة عن الوفاء بالالتزامات الناشئة عن الامتنثال لقوانين الاتحاد؛ (ب) أنشطة هواة جمع الطوابع؛ (ج) وجود مراكز دولية لتجهيز البريد أو مكاتب لتنظيم تدفق البريد خارج الحدود الإقليمية؛ (د) عمليات النقل البريدي الدولية؛ (هـ) استخدام البنى التحتية والحلول التي يوفرها

الاتحاد في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ (و) مبادرات المساعدة الإنمائية والتعاون التقني التي يضطلع بها الاتحاد خدمة لذلك الإقليم.

وبناءً على ذلك، ستحيل أمانة الاتحاد البريدي الدولي (المكتب الدولي) المسألة إلى هيئات إدارة الاتحاد في أقرب فرصة ممكنة (خلال عام 2020)، وهي تتوقع أن تعاود مخاطبة الأمم المتحدة عبر رسالة رسمية تبلغها بها بأي قرارات ذات صلة حالما تعقد هيئات الإدارة مداولاتها بشأن هذه المسألة.

رابعاً - ملاحظات

5 - من دواعي الارتياح أن نلاحظ أن قنوات الاتصال بين موريشيوس والمملكة المتحدة بشأن مسألة أرخبيل شاغوس ظلت مفتوحة منذ اتخاذ الجمعية العامة قرارها 295/73. وشملت هذه الاتصالات، على وجه الخصوص، الاجتماع الذي عُقد في 20 كانون الثاني/يناير 2020 في لندن بين رئيس وزراء موريشيوس، برافيند جونغوث، ورئيس وزراء المملكة المتحدة، بوريس جونسون، ونوقش خلاله هذا الموضوع. وإنني أشيد بالطرفين لانفتاحهما على الحوار.

6 - وقد تم تعديل تسمية أرخبيل شاغوس في الخرائط التي تعدها الأمانة العامة، تمثيلاً مع القرار 295/73.

7 - ويسرني أن ألاحظ أن التفاعل بين الطرفين بشأن هذه المسألة لا تزال سمته الغالبة هي الصداقة والتعاون. وإنني أشجع كليهما على مواصلة الحوار على أمل حل المسألة بصورة بناءة وروح من التعاون.